الأمم المتحدة

A/67/81–E/2012/62

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
20 April 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ٢٠ من القائمة الأولية*
متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٢
نيويورك، ٢-٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٢
البند ٦ (أ) من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة: متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

موجز أعده رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (نيويورك، ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢)

أولا - مقدمة

١ - عقد الاجتماع الخاص الرفيع المستوى للمجلس مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نيويورك، يومي ١٢ و ١٣ آذار/مارس ٢٠١٢. وكان الموضوع العام للاجتماع هو ”الاتساق والتنسيق والتعاون في سياق تمويل التنمية“. وتضمن الاجتماع كلمة للأمين العام وبيانات تم الإدلاء بها باسم مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ولجنة التنمية المشتركة التابعة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، واللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية التابعة لصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

* A/67/50.

** E/2012/100.

160512 150512 12-30554 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢ - وتمحور الاجتماع حول المناقشتين المواضيعيتين التاليتين: (أ) ''تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وإيجاد فرص العمل، والاستثمارات الإنتاجية، والتجارة''؛ (ب) و ''تمويل التنمية المستدامة''.

٣ - وتضمنت كل مناقشة عروضاً أولية قدمها كبار موظفي البنك الدولي والأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بأمانة الأمم المتحدة بشأن الموضوع المختار، وتلتها مناقشة تفاعلية. وكان معروضاً على الاجتماع مذكرة الأمين العام (E/2012/7)، قدمت معلومات أساسية واقترحت مسائل يمكن تناولها في إطار الموضوعين.

٤ - وسبق الاجتماع مشاورات داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي وكذلك مشاورات بين رئيسه وأعضاء آخرين من أعضاء مكتبه وإدارة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد، كما سبقه الاجتماع التحضيري لأعضاء المكتب مع أعضاء المجلس التنفيذي للبنك الدولي، والمؤتمر الذي عقد عبر الفيديو مع أعضاء المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي. وفي سياق هذه المشاورات والاجتماعات، تمت مناقشة جدول الأعمال وشكل الاجتماع الخاص الرفيع المستوى والموافقة عليهما.

٥ - وشارك في الاجتماع الرفيع المستوى عدد كبير من المديرين التنفيذيين والمناوبين لمجلس البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكان من ضمن المشاركين أيضاً موظفون حكوميون رفيعو المستوى يعملون في مجالات الشؤون المالية والخارجية والتعاون الإنمائي، بالإضافة إلى بعض كبار الموظفين من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى. وشارك أيضا ممثلو المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية مشاركة فعالة في المناقشتين المواضيعيتين[(١)].

ثانيا - افتتاح الاجتماع: البيانات التي أدلي بها بالنيابة عن الهيئات الحكومية الدولية

٦ - تضمن افتتاح الاجتماع بيانات أدلى بها رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ميلوس كوتيريتش (سلوفاكيا)؛ ورئيس الجمعية العامة، ناصر عبد العزيز النصر (ألقى كلمته مدير مكتب رئيس الجمعية، مطلق القحطاني)؛ ورئيس مجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، موثاي أنتوني ماروبينغ (ليسوتو)؛ وأمين المجلس والأمين بالنيابة للجنة التنمية، جورج فاميليار كالدرون؛ وأمين صندوق النقد الدولي وأمين اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، جينهاي لين؛ ومدير شعبة التنمية في منظمة التجارة العالمية، شيشير بريادارشي.

(١) ستصدر قائمة الوفود في الوثيقة E/2012/INF/1.

٧ - وسلط رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي الضوء على حالة انعدام اليقين التي تكتنف الاقتصاد العالمي، وتتطلب إجراءات منسقة لتحفيز الاقتصاد تتضمن تدابير ترمي إلى التشجيع على إيجاد فرص العمل. وذكر أنه رغم الأهمية التي تتسم بها في الأجل المتوسط عملية ضبط أوضاع المالية العامة، فإنه ينبغي تجنب التسرع في اتخاذ إجراءات التقشف المالي، إذ أنها قد تؤدي إلى مفاقمة الظروف الاقتصادية وأوضاع التوظيف. وينبغي أيضا إيلاء العناية لوضع نظم ضريبية حديثة ومنصفة وفعالة، وتحسين حصول الفقراء على الخدمات الأساسية المالية وغير المالية، وتعزيز تنمية القطاع الخاص، وتيسير الاستثمار الإنتاجي في البنية الأساسية، سواء المادية أو الاجتماعية. وأردف يقول إنه ينبغي للمجتمع الدولي كفالة المستويات اللازمة للمساعدة التقنية والوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها الجهات المانحة بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية. وأكّد أيضاً على الحاجة إلى معالجة شواغل البلدان الفقيرة المتعلقة بالديون الخارجية، والاتجاه نحو نظام تجاري أكثر إنصافا وشمولا.

٨ - وشدد المتكلم على الحاجة إلى أن تستجيب الحكومات لهذه المسائل من خلال سياسات فعالة ومنسقة تضع التنمية المستدامة في صميم السياسات الوطنية والعالمية. وأوضح في هذا الصدد، أنه يمكن لمنظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تضطلع بدور محوري في التنسيق. وأشار إلى أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يحتاج إلى موارد كبيرة. وأكد أنه سيلزم توجيه جزء كبير من الاستثمارات عن طريق التعاون التحفيزي بين القطاعين العام والخاص، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والمجتمع الدولي، في مجالات من بينها التخفيف من المخاطر، ونقل التكنولوجيات الخضراء الجديدة، وبناء القدرات. ويُنتظر من القطاع الخاص بالفعل أن يوفر نصيبا كبيرا من الموارد اللازمة للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. بيد أن ثمة حاجة إلى توفير حوافز أقوى لإشراك القطاع الخاص في أنشطة التنمية المستدامة.

٩ - وشدد رئيس الجمعية العامة على أن البلدان النامية والمتقدمة على السواء تكافح آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، بينما تواجه التحدي الحاسم للقرن الحادي والعشرين، ألا وهو بناء مستقبل مستدام. واقترح رئيس الجمعية تنظيم مناقشة مواضيعية رفيعة المستوى في أيار/مايو ٢٠١٢ لتدارس التطورات والتحديات الاقتصادية والمالية الراهنة. وأضاف أن الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد من شأنها أن تتيح فرصة لتدبر تأثير الأزمة على التجارة والتنمية، وهو أمر تشتد الحاجة إليه، وبالأخص في البلدان النامية.

١٠ - وأردف قائلا إن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو + ٢٠) يتيح فرصة تاريخية للحفز على إيجاد اقتصاد منخفض الكربون يكون أكثر إنصافا ومرونة. وقد تحققت إنجازات مهمة في تمويل التنمية منذ مؤتمر مونتيري ومؤتمر الدوحة الاستعراضي، ولكن ثمة

مجالاً كبيراً أيضاً لاتخاذ تدابير أكثر حسماً وفعالية. وأكد أنه من الضروري للغاية في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أن يجري تحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية من أجل كفالة المزيد من الاستقرار المالي الدولي. وذكر، في هذا الصدد، أن الشرعية التي تتمتع بها الأمم المتحدة تضفي قيمة لا تضاهى على المناقشات التي تجريها والاتفاقات التي تبرمها عن طريق التفاوض والأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها.

١١ - وأشار رئيس مجلس الأونكتاد للتجارة والتنمية إلى أن آثار الأزمة المالية والاقتصادية لا تزال تضر بالبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً. ودعا إلى اتباع نُهُج جريئة ومنسقة ومتسقة لمواجهة المشاكل المالية والاقتصادية العالمية. ودعا أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تعزيز تعاونه مع الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومؤسسات بريتون وودز، حيث إن ولايات هذه الهيئات تتكامل فيما بينها. ولاحظ أن التدابير التقليدية في مجال السياسات عاجزة فيما يبدو عن توليد الاستجابات المتوقعة من الاقتصاد. وأكد أنه ينبغي تطبيق الخليط السليم من أدوات السياسات النقدية والمالية والمتصلة بالدخول، في التوقيت الملائم وبالجرعة المناسبة وبطريقة متسقة. وينبغي وضع نظم فعالة للإشراف والتنظيم المالي.

١٢ - وذكر المتكلم أنه ينبغي الاستعانة بجميع أشكال تمويل التنمية، ألا وهي المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والإدارة المحسنة للديون السيادية، وتدفقات التحويلات النقدية، والموارد الداخلية. وينبغي بوجه خاص تكثيف المعونة التجارية. فقد أحيت الأزمة التدابير الحمائية التي ينبغي تخفيفها. وأضاف أن مفاوضات جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ينبغي أن تصل إلى نتيجتها المنطقية، إذ أن العالم يحتاج إلى قواعد ونظم مستوفاة تتلاءم على أفضل نحو وطبيعة النظام التجاري المتعدد الأطراف في الوقت الراهن وفي المستقبل. وذكر أنه في الفترة التي أفضت إلى الأزمة وما بعدها، استمر الاقتصاد المالي في الازدهار بينما أصاب الوهن الاقتصاد الحقيقي الذي يوجد فرص العمل. ومن أجل فهم هذه الاتجاهات والمساعدة في عكس مسارها، سوف تتناول الدورة الثالثة عشرة للأونكتاد الموضوع التالي: ”عولمة محورها التنمية: نحو نمو وتنمية شاملين مستدامين“.

١٣ - وأشار نائب رئيس البنك الدولي وأمين مجلسه، الذي تحدث بصفته أمينا بالنيابة للجنة التنمية التابعة للبنك الدولي، إلى أهمية تعزيز التعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق المزيد من التماسك والنتائج. وأكد مجددا التزام البنك الدولي بالعمل التعاوني من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، والتزامه بدعم الفقراء في البلدان النامية خلال فترة عدم الاستقرار وفي الأجل الطويل. وبهذه الروح، التزمت مجموعة البنك الدولي بتخصيص قرابة ٢٠٠ بليون دولار للبلدان النامية على مدى السنوات الأربع الأخيرة. وفي البلدان المنخفضة الدخل، عمل البنك الدولي على بناء برامج شبكة الأمان الإنساني بغية حماية أشد الفئات ضعفا من حالات الانتكاس. وأفاد أن تقرير الرصد العالمي لعام ٢٠١٢ المعنون ''أسعار الغذاء والتغذية والأهداف الإنمائية للألفية'' تضمن تحليلا لتأثيرات أسعار الغذاء على العديد من الأهداف الإنمائية للألفية، في الأجلين القصير والطويل، واستعرض استجابات السياسات، بما في ذلك شبكات الأمان الاجتماعي الداخلية، وبرامج التغذية، والسياسات الزراعية، والسياسات التجارية الإقليمية، والدعم المقدَّم من المجتمع الدولي.

١٤ - وقال إن الموضوع الرئيسي للاجتماع القادم للجنة التنمية سيكون هو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية. وسلط المتكلم الضوء أيضا على أهمية القطاع الخاص في زيادة فرص العمل ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. فالقطاع الخاص محرّك لإيجاد فرص العمل والإنتاجية والابتكار وتراكم الثروة. وتوفر هذه الوظائف والموارد المالية المستمدة من أنشطة القطاع الخاص ذات الصبغة الرسمية الأساس لجُل الجهود الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر. وبوسع مجموعة البنك الدولي ككل مساعدة القطاع الخاص على دفع عجلة التنمية بإقامة شراكة أقوى وأوسع نطاقا فيما بين مؤسسات المجموعة والحكومات الأعضاء فيها والقطاع الخاص.

١٥ - أما أمين اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية فأوجز أهم ما طرأ من مستجدات وما نُفذ من إصلاحات خلال السنة الماضية فيما يتعلق بالمجالات الأربعة التالية: الدعم المالي المقدم للبلدان الأعضاء؛ وتحليل السياسات وإسداء المشورة؛ والمساعدة التقنية؛ والإصلاحات الإدارية. وأوضح أن جدول أعمال صندوق النقد الدولي يرمي إلى إيجاد حلول للتحديات العالمية والتنسيق فيما بينها وهو يغطي مجالات مترابطة، مثل المراقبة المتعددة الأطراف وشبكة الأمان المالي العالمية ودعم البلدان ذات الدخل المنخفض وتعزيز النظام النقدي الدولي وإجراء مزيد ن الإصلاحات الإدارية. وأشار إلى أنه في عام ٢٠١١، صدرت تقارير مهمة عن التداعيات العالمية للأزمات والمراقبة المتعددة الأطراف وهشاشة البلدان ذات الدخل المنخفض. وجرى أيضا تنقيح إطار القدرة على تحمل الدين، كما واصل موظفو الصندوق دعم الجهود التي تبذلها مجموعة العشرين دعما للتعاون الاقتصادي الدولي من خلال عملية

التقييم المتبادل التي استحدثتها المجموعة. واستدرك قائلا إنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

١٦ - وأكد أن صندوق النقد الدولي سوف يواصل تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية بموارد جديدة وأنه قد استعرض أدوات إقراض من قبيل خط الائتمان المرن وخط الوقاية والسيولة وأداة التمويل السريع. وسوف يواصل أيضا دعم البلدان ذات الدخل المنخفض وتعزيز استقرار النظام النقدي الدولي على المدى الطويل، مع سد الثغرات التي تعتري عملية تحليل تداعي آثار الأزمات عبر البلدان وتقييم المخاطر والاستقرار المالي والخارجي وتفاوت مستويات التقدم المحرز مع السلطات القطرية. وسيستمر أيضا تنفيذ الإصلاحات الإدارية. وسيتيح اجتماع اللجنة القادم الفرصة لمضاعفة الجهود الرامية إلى التصدي لهذه التحديات العالمية.

١٧ - أما مدير شعبة التنمية في منظمة التجارة العالمية فشدد على أن الاجتماع الخاص الرفيع المستوى يمكن أن يسهم في صياغة جدول الأعمال الإنمائي العالمي لما بعد عام ٢٠١٥. وأكد أن جدول الأعمال هذا ينبغي أن يضم ضمن عناصره الرئيسية تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والشامل والمنصف. وقال إن التجارة لا تزال تشكل أحد أهم محركات النمو الوطني والإقليمي والعالمي. غير أن أحدث تقرير لمنظمة التجارة العالمية عن التدابير التجارية التي اتخذها مجموعة العشرين يشير إلى أن رقعة الحمائية التجارية آخذة في الاتساع في بعض أنحاء العالم كرد فعل سياسي للصعوبات الاقتصادية المحلية الحالية. وذكر أن الحمائية ستضر بالنمو العالمي وتطيل من أمد الصناعات غير القادرة على المنافسة. وشدد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات منسقة لمعالجة المشاكل الهيكلية التي تقف وراء استمرار البطالة وركود النمو وعدم استقرار الأسواق المالية.

١٨ - واسترسل قائلا إن المجتمع الدولي عليه أن يتآزر ليكفل استفادة جميع البلدان من التجارة، بما في ذلك البلدان النامية الضعيفة. وأوضح في هذا السياق أن المعونة التجارية لا تزال تسهم إسهاما حاسما. ويجب تعزيز الاتساق بين المعونة التجارية والسياسات القطاعية الأخرى التي تشكل التجارة أحد عناصرها الهامة، مثل الأمن الغذائي وحقوق الملكية الفكرية والتكامل الإقليمي والتغير المناخي. وقال إن التحدي الذي يواجه الدول الأعضاء في منظمة التجارة الدولية على المدى الطويل يتمثل في اختتام جولة الدوحة الإنمائية. ولبلوغ هذه الغاية، يلزم إجراء تقييم سياسي للتوازن الصحيح في جدول أعمال الدوحة بين الحقوق المتعلقة بالتجارة والتزامات البلدان التي تختلف مستويات التنمية فيها. وفي غضون ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته في المجالات التي يمكن التوصل فيها إلى تقارب في الآراء،

مثل مسألة تيسير التجارة والمسائل المتصلة بأقل البلدان نموا. ويتمثل الهدف المتوخى من هذا المسعى الجماعي في كفالة أن يشكل عام ٢٠١٢ خطوة نحو بلوغ تلك الغاية.

ثالثا – كلمة الأمين العام

١٩ – شدد الأمين العام على أن تناقص احتمالات النمو الاقتصادي وضعف أسواق العمل العالمية والتدهور البيئي، كلها أمور تدعو إلى اتخاذ إجراءات حاسمة للاستثمار في البشر وفي التكنولوجيا الخضراء. وقال إن من شأن إيجاد فرص العمل اللائق الذي يكفل دخلا كريما أن يعزز القوة الشرائية والطلب العالمي. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي المسؤولة على وجه الخصوص عن إتاحة معظم فرص العمل وإدرار الدخل. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية ذات أهمية حاسمة في العديد من البلدان النامية الفقيرة، ويلزم في الوقت نفسه إيلاء اهتمام أكبر بمبادئ الاقتراض والإقراض المتسمَين بالمسؤولية. وأكد أن إحراز تقدم في هذا الشأن سيستلزم من المجتمع الدولي معالجة اللبنات الأساسية للتنمية المستدامة، بدءا بالغذاء والأمن الغذائي ومرورا بتوفير الطاقة المستدامة للجميع وانتهاء بكفالة حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي.

٢٠ – وأردف قائلا إن من شأن الاستثمار في البشر والتكنولوجيات النظيفة أن يعزز إيجاد فرص العمل وتمويل التنمية المستدامة. ولتوفير القدر اللازم من الموارد، ينبغي توفير مزيج من التمويل العام والخاص. وعلاوة على ذلك، فإن اتخاذ تدابير على المستوى الدولي لزيادة التمويل من أجل التنمية المستدامة من شأنه أن ييسر إمكانية الحصول على التكنولوجيا مجانا أو بتكاليف منخفضة. وشدد الأمين العام أيضا على ضرورة إحراز تقدم في مجال الطاقة المستدامة. وأوضح أن مبادرته التي تحمل عنوان ”توفير الطاقة المستدامة للجميع“ تحدد ثلاثة أهداف واضحة لعام ٢٠٣٠، هي: ضمان حصول الجميع على خدمات الطاقة الحديثة؛ ومضاعفة معدل تحسين كفاءة الطاقة؛ ومضاعفة حصة الطاقة المتجددة في المزيج العالمي من الطاقة. ودعا أيضا إلى اتخاذ إجراءات على أرض الواقع للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، يكون من شأنها وضع التمويل الخاص والعام على مسار يؤدي لبلوغ الهدف المتفق عليه، المتمثل في جمع ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠.

رابعا – المناقشة المواضيعية الأولى: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف، وإيجاد فرص العمل، والاستثمار الإنتاجي، والتجارة

٢١ – تضمنت المناقشة المواضيعية الأولى عروضا قدمها كل من مارتن راما، المدير والمؤلف الرئيسي لتقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١٣: فرص العمل، الذي يصدره البنك الدولي؛

وهاينر فلاسبيك، مدير شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية بالأونكتاد؛ وجومو كوامي سوندارام، الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وشيشير بريادارشي، مدير شعبة التجارة والتنمية في منظمة التجارة العالمية؛ وروبرت فوس، مدير شعبة السياسة الإنمائية والتحليل الإنمائي في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

٢٢ - وأوجز السيد راما محور تركيز المنشور الرئيسي القادم للبنك الدولي، تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١٣: فرص العمل، وعملية إعداده والنتائج المتوقعة منه. وشدد المتكلم على أن الأحداث التي شهدها العالم مؤخرا، بما فيها الأزمة الاقتصادية العالمية، أبرزت أن فرص العمل هي محور التنمية، وذلك من خلال تأثيرها على مستويات المعيشة والإنتاجية والترابط الاجتماعي. وقال إن إعادة التفكير في السياسات الإنمائية من منظور فرص العمل تساعد على معالجة الصعوبات التي تواجه البلدان النامية. وسيراعي التقرير أن بعض فرص العمل يخدم التنمية أكثر من البعض الآخر، ولا سيما فرص العمل التي تؤدي إلى تمكين المرأة. وذهب السيد راما إلى أن السياسات الإنمائية ينبغي أن تعالج عيوب الأسواق والإخفاقات المؤسسية التي أدت إلى ضآلة فرص العمل الجيدة من الناحية الإنمائية.

٢٣ - وفيما يتعلق بعملية إعداد التقرير، شدد السيد راما على أهمية التشاور مع البلدان والمنظمات الدولية (مثل منظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي والاتحاد الدولي لنقابات العمال ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي). وقال إن التقرير سيستند أيضا إلى دراسات الحالة القطرية التي أجرتها أفرقة محلية مستقلة، بالإضافة إلى استقصاء لآراء العاملين حول العالم فيما يتعلق بجميع أبعاد فرص العمل والقيم والتطلعات. وعلاوة على ذلك، ستشمل عملية إعداد التقرير إسهامات من فريق استشاري يضم خبراء وصانعي سياسات، ونتائج مستمدة من بحوث أكاديمية. ووفقا للسيد راما، ستشمل النتائج المتوقعة من التقرير إطارا تحليليا سيقدم تصنيفا عمليا لتحديات العمالة حول العالم، دون أن ينحصر تركيزه في العمل المدفوع الأجر وأسواق العمل، وسيساعد بذلك الممارسين على تحديد الأولويات. وسيضع التقرير أيضا برنامجا للبيانات، بالاستفادة من دراسات استقصائية شتى، وبرنامجا للسياسات سيقدم إجابات على عدد من الأسئلة المعقدة.

٢٤ - وركز السيد فلاسبيك عرضه على موضوع ''الإدماج والمشاركة: جدول أعمال جديد للاقتصاد المعولم''. وأشار إلى أن توقعات دخل الأسرة في معظم البلدان المتقدمة النمو قد انخفضت مؤخرا بشكل غير مسبوق. وشدد كذلك على أن دورات العمالة ترتبط ارتباطا وثيقا بدورات نمو الناتج وأن البيانات المتوافرة عن العقود الثلاثة المنصرمة توضح أن هناك علاقة إيجابية قوية في معظم البلدان بين الاستثمار في رأس المال الثابت وإيجاد فرص العمل. واستنتج بناء على ذلك أن النمو والاستثمار، وليس الأجور - هما أهم العوامل الدافعة للعمالة. وشدد السيد فلاسبيك على مزايا اتباع سياسات أميل إلى الخروج عن المألوف في مجال الاقتصاد الكلي من أجل إيجاد فرص العمل. وأضاف أن العقود العديدة الماضية قد بينت أن السياسات النقدية الأكثر نزوعا إلى التوسع، من قبيل السياسات المتبعة في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا، تشجع الطلب المحلي على نحو أكثر فعالية من السياسات التي تسعى إلى منع التضخم بالإبقاء دوما على أسعار الفائدة الحقيقية عند مستويات أعلى من معدلات النمو (مثل السياسات المتبعة في أجزاء من أمريكا اللاتينية وأفريقيا).

٢٥ - وطعن السيد فلاسبيك في الفكرة الشائعة التي تقول بأن مستويات العمالة تحدد مدى التضخم. وذهب إلى أن هناك علاقة عملية وثيقة بين تكاليف العمل لكل وحدة من وحدات الإنتاج والتضخم. وقد تماشت في رأيه المعدلات السنوية لارتفاع تكاليف العمل لكل وحدة من وحدات الإنتاج مع معدلات التضخم خلال العقود الأربعة الماضية في جميع بلدان العالم. وفي نفس الوقت، أظهرت البيانات أن حصة الأجور في الدخل القومي في عدد من البلدان اتجهت نحو الانخفاض. غير أنه إذا ارتفعت الأجور بوتيرة أبطأ من الإنتاجية، فقد تتزايد إمكانية العرض في الاقتصاد بسرعة أكبر من نمو الطلب المحلي، مما قد يثبط الاستثمارات المنتجة وجهود إيجاد فرص العمل. وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، أوجد تباين التكاليف المشار إليها أعلاه ثغرة هائلة في القدرة التنافسية داخل منطقة اليورو. ويعزى ذلك من جهة إلى الميل نحو إبقاء تكاليف العمالة منخفضة قدر الإمكان، مع الاعتماد على الطلب الخارجي في بلدان مثل ألمانيا. ومن جهة أخرى، تفوق وتيرة ارتفاع الأجور في أوروبا الجنوبية نمو الإنتاجية ونسبة التضخم المستهدفة في منطقة اليورو. وأكد المتكلم إنه في ظل سياسات أجور معقولة وتجارة خارجية متوازنة، ستكون بلدان مثل ألمانيا في حال أفضل.

٢٦ - وأكد السيد جومو أن ضبط الأوضاع المالية أعاق إمكانيات النمو الاقتصادي المتين والمطرد وآفاق العمالة وما زال يهددها. وذهب إلى أن تدابير التقشف القاسية التي نفذت في بعض أنحاء العالم أدت إلى انخفاض الطلب، وذلك على سبيل المثال من خلال خفض الأجور والتقليل من الاستثمار العام، كما أنها أثرت سلبا على الانتعاش الاقتصادي. وأوضح أنه رغم تبرير هذه الجهود في كثير من الأحيان بالحاجة إلى تعزيز ثقة المستثمرين، فمن غير المحتمل أن

يمكن تشجيع المستثمرين في ظل انهيار الطلب وتفاقم عدم الاستقرار. وأشار إلى أن الأمم المتحدة قد حذرت من مزالق تدابير التقشف القاسية المتبعة حاليا. فقد رأى أنه ينبغي للحكومات أن تعزز الطلب المحلي على المدى القصير بالاستثمار في الهياكل الأساسية، والطاقة المتجددة، وإنتاج الأغذية، والصحة، والتعليم، والحماية الاجتماعية. ذلك أن تلك الاستثمارات العامة من شأنها أن تحفز الاستثمارات الخاصة المنتجة لا أن تزاحمها. ودعا السيد جومو إلى وضع خطة مارشال لعصرنا تمكن من التصدي لتحدياته. وشدد على أهمية مقاومة الحمائية ومعالجة المسائل الهيكلية على المدى الطويل. وأشار السيد جومو إلى أن تحسين إدارة الضرائب وإصلاح الهياكل الضريبية أمران حاسمان في تعزيز تعبئة الموارد المحلية وتقوية الحيز المالي في عدة بلدان. وأكد أنه ينبغي توطيد التعاون الضريبي على الصعيد الدولي.

٢٧ - وشدد السيد جومو على أن وضع حد عالمي أدنى للحماية الاجتماعية يمثل أولوية هامة في الأمد المتوسط، وأن مثل هذه الآلية قد تشكل أساسا متينا للثقة بين المواطنين وحكوماتهم. وذكر أن الثقة بين العمال وأرباب العمل أمر حاسم أيضا. وقال في هذا الخصوص إن التآكل الشديد الذي تشهده الأجور الحقيقية ومعايير العمل سيعيق بلوغ الانتعاش الاقتصادي القوي والمطرد والشامل. وأكّد أن التجارة تتيح فرصة للنمو عن طريق الصادرات. غير أن جني فوائد التجارة يتطلب نمو الإنتاجية والاستثمار في الهياكل الأساسية، والتعليم، والمهارات، والعلم والتكنولوجيا. إضافة إلى ذلك، تحتاج البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، إلى المساعدة من أجل تحسين قدراتها الإنتاجية وإمكانية وصولها إلى الأسواق. ودعا السيد جومو إلى وضع ميثاق اجتماعي جديد بين الأمم وداخلها بغية إعادة بناء الثقة والتعاون الضروريين لتحقيق نمو مطرد وشامل، وإيجاد فرص عمل منتجة. وقال إنه نظرا للتقدم المتواضع المحرز في السنوات الأخيرة، فإن هذه الروح التعاونية أصبحت ضرورية أكثر من ذي قبل.

٢٨ - وفي إشارة إلى تقرير فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية برصد الثغرات في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية لعام ٢٠١١ المعنون ”الشراكة العالمية من أجل تنمية: حان وقت التنفيذ“، أكد السيد بريادارشي أن النظام التجاري المتعدد الأطراف ساعد على كبح الحماية في أثناء الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وقال إن التقرير يحث على الإسراع باختتام دورة الدوحة الموجهة نحو التنمية، وذكر أنه ينبغي لأية نتيجة إيجابية مبكرة أن تشمل إحراز تقدم نحو تمكين أقل البلدان نموا من الوصول الكامل إلى الأسواق دون قيود جمركية أو حصص مخصصة. واستطرد قائلا إن التقرير أبرز أيضا دور المعونة التجارية في دعم القدرات من ناحية العرض، وشدد على ضرورة تعزيز دخول المزارعين في البلدان النامية وإنتاجيتهم

وإمكانية وصولهم إلى الأسواق. وأكد المتكلم أن تلك المسائل ستبقى جزءا هاما في جدول أعمال التنمية العالمية في المستقبل.

٢٩ - وشدد السيد بريادارشي على ضرورة تنفيذ خطة تربط بين النمو والاستدامة البيئية. وأوضح أن التصدي لذلك التحدي يستلزم تعزيز شراكات التنمية والقواعد العالمية لا فيما يتعلق بالتجارة فحسب، بل أيضا بتغير المناخ والأمن الغذائي والموارد الطبيعية. وينبغي للنظام التجاري المتعدد الأطراف أن يواصل العمل على طائفة من المسائل، بما في ذلك رفع الحواجز التجارية المتبقية، وجعل قواعد التجارة أكثر إنصافا واستدامة، ورصد الحمائية، وبناء القدرات التجارية والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة. وأكد السيد بريادارشي أن النمو الاقتصادي المطرد والمستدام كان إحدى القوى الرئيسية وراء القضاء على الفقر في البلدان النامية خلال العقود العديدة الماضية. ولذلك، سينبغي لأي مخطط تنموي أن يجعل من النمو الاقتصادي دعامة مركزية لاستراتيجيته. وأشار السيد بريادارشي إلى أنه نظرا لنشأة سلاسل القيمة العالمية ستصبح التجارة تدريجيا أداة متعددة الأبعاد للنمو الاقتصادي، تشمل مجالات تتعلق بالسياسات العامة، مثل الملكية الفكرية، وأنظمة الأعمال المصرفية والاستثمار، والمشتريات.

٣٠ - وشدد السيد فوس في عرضه على أن الاقتصاد العالمي يواجه حاليا منعطفا حاسما، فهناك خطر يهدد بحدوث دورتي كساد متتاليتين في الاقتصادات المتقدمة النمو الكبرى. إضافة إلى ذلك، يتباطأ النمو في الاقتصادات الناشئة، ويشكّل تواصل ارتفاع معدل البطالة، وعدوى أزمة الديون السيادية، وهشاشة القطاع المصرفي تهديدات كبيرة تنذر بالتراجع. ووصف السيد فوس أزمة العمالة العالمية المستمرة بأنها نقطة الضعف في عملية الإنعاش. فالدول المتقدمة النمو تشهد معدلات بطالة مرتفعة مستمرة، وتزايدا في البطالة الطويلة الأمد، وبطالة مرتفعة بين الشباب. وقد انتعشت في رأيه مستويات العمالة في البلدان النامية، لكن معدلاتها بقيت دون مستويات ما قبل الأزمة. علاوة على ذلك، تواجه البلدان النامية تزايدا في حالات العمالة غير المستقرة والبطالة الطويلة الأمد، كما أن فرص العمل المتاحة للشباب في أسواق العمل لا تتوافق مع مهاراتهم. وأضاف أن العجز في فرص العمل يتزايد على الصعيد العالمي بسبب تنامي القوة العامة العالمية.

٣١ - وأكد السيد فوس إنه من أجل معالجة الأزمة العالمية في مجال فرص العمل، ينبغي لاستجابات السياسة العامة أن تجتنب التقشف المالي السابق لأوانه، وأن توفر المزيد من الحوافز القصيرة الأجل. وتستلزم تدابير السياسة العامة تعزيز التنسيق الدولي. وينبغي لها أن تركز على إيجاد فرص العمل والاستثمار في التنمية المستدامة، بوسائل من بينها تقديم حوافز

ضريبية من أجل إيجاد فرص العمل، والاستثمار في الهياكل الأساسية المرتبطة بالطاقة المتجددة، والأخذ بالزراعة المستدامة، والتنويع الاقتصادي، وتعزيز إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتزويد البلدان المنخفضة الدخل بالتمويل الكافي للتنمية. وذكر أن تنفيذ مثل هذه السياسات العامة سيعزز النمو الاقتصادي والعمالة في آن واحد.

٣٢ - وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، أكد عدة متكلمين أن إيجاد فرص العمل أمر يقع في صميم التنمية والقضاء على الفقر. وأشير إلى وجود حاجة ملحة إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية والإنمائية من منظور فرص العمل. وفي هذا الخصوص، أشار بعض المشاركين إلى أن الأثر الاجتماعي للعمالة يستحق أيضا أن ينظر فيه. ففي ظروف معينة، قد يعزز إيجاد فرص العمل مثلا إشراك المرأة في المجالات الاقتصادية والمالية، وقد يساعد على خفض الجريمة. وقيل علاوة على ذلك إن تعريف العمالة لا ينبغي أن يشمل فرص العمل المخالفة لحقوق الإنسان الواجبة للعمال.

٣٣ - وشدد عدة مشاركين على الحاجة إلى سياسات فعالة على الصعيد الوطني لتشجيع استمرار النمو وتوافر فرص العمل على نحو يستفيد منه الجميع. وينبغي لمثل هذه السياسات أن تشمل الاستثمار في الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية، والتعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية. وتم التأكيد أيضا على أهمية السياسات المالية والنقدية السليمة وعلى ضرورة الإدماج الاجتماعي. وذهب عدد من الوفود أيضا إلى أن الظروف الخاصة بكل بلد والظروف الإقليمية ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار أثناء وضع السياسات الملائمة.

٣٤ - ووصف عدة متكلمين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها من المحركات الهامة للعمالة، وأشير إلى أنه في عدة بلدان، تضررت هذه المؤسسات كثيرا بسبب الأزمة المالية والاقتصادية، وأنها بحاجة إلى مساعدة عاجلة. ورأى بعض المشاركين، أن هذه المؤسسات ستستفيد من وضع سياسات تنهض بالبيئة القانونية والتنظيمية التي تواجه قطاع الأعمال التجارية، ومن الأخذ بتدابير لتعزيز تمويل التجارة، ومن بذل جهود لتيسير حصولها على الخدمات المالية.

٣٥ - وأبرز بعض المتكلمين أهمية تهيئة بيئة دولية مواتية. وشُدد على أهمية وجود استقرار مالي واقتصادي على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، أشارت عدة وفود إلى الحاجة إلى المضي قدماً في إصلاح النظام المالي والنقدي الدولي وتعزيزه، ويشمل ذلك مجالات من قبيل تنظيم القطاع المالي والمراقبة المتعددة الأطراف. وأُبرزت الحاجة إلى تحقيق المزيد من الإصلاح للمؤسسات المالية الدولية الرئيسية وتعزيز قدرات المؤسسات المالية الإقليمية.

٣٦ - وشدد بعض المشاركين على الحاجة إلى زيادة تنسيق السياسات الاقتصادية الدولية دعماً للنمو والعمالة. وفي هذا الشأن، ارتُئِي أن التسرع في اتخاذ تدابير التقشف المالي سينتج عنه أثر عكسي، وينبغي تفاديه. وشددت بعض الوفود أيضاً على الحاجة إلى زيادة مستوى العمل المشترك فيما بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومجموعة العشرين.

٣٧ - وأكد بعض المتكلمين أن الاستثمار المباشر الأجنبي عنصر حيوي مُكمِّل لجهود التنمية الوطنية ويساهم في تمويل النمو الاقتصادي على الأمد البعيد. غير أنهم ذكروا أن هذا الاستثمار يحتاج، لكي يبلغ أثره الإنمائي أقصى درجاته، إلى أن يقترن بسياسات محلية مواتية وفرص اقتصادية محلية.

٣٨ - وشدد عدد من المشاركين على أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف شامل ومحكوم بالقواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف. وقالوا إن اختتام جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف في الوقت المناسب سيدعم نمو التجارة العالمية وفرص البلدان النامية في دخول الأسواق الجديدة. وستساعد المعونة التجارية على تعزيز القدرات في جانب العرض والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وأشير أيضاً إلى أهمية تنفيذ قرار تمكين جميع منتجات تلك الدول من دخول الأسواق دون إخضاعها للرسوم الجمركية أو لنظام الحصص. ووجهت عدة دعوات للبلدان للإحجام عن اتخاذ تدابير حمائية.

٣٩ - وأُشيرَ إلى أن العديد من كبريات الجهات المانحة لم تصل بعد إلى الرقم المستهدف للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. وشدد أحد المتكلمين على أن المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، المعقود في بوسان في جمهورية كوريا، كان مناسبة أساسية لتعزيز فعالية التعاون الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، أُبرزت إمكانية وضع آليات مبتكرة للتمويل تُكمِّل المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية.

٤٠ - وشدد عدد من المشاركين على الحاجة، في سياق الديون السيادية والأخطار المصرفية التي تعاني منها بعض الدول المتقدمة، إلى وضع آلية دولية لتسوية الديون. وفي هذا الصدد، أعرب أحد المتكلمين عن تأييده لإعادة النظر في مقترح قدمته من قبل آن كرويغر، النائبة الأولى للمدير العام لصندوق النقد الدولي، تدعو فيه إلى وضع آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية.

٤١ - وأبرز بعض المشاركين دور النظم الضريبية الفعالة في توليد إيرادات للاستثمار في النمو وإيجاد فرص العمل. وفي هذا الشأن، ذُكر أن هناك حاجة إلى تدعيم التعاون الضريبي الدولي، بوسائل منها تعزيز لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية.

٤٢ - وأُبرِز دور القطاع الخاص في تمويل التنمية، بطرق منها إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. وأشار أحد المتكلمين إلى أن هذه الشراكات يمكن أن يكون لها دور مهم في تعزيز الاستثمارات في مجالات أساسية مثل الطرق الرئيسية والسكك الحديدية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أيضا أن يتعاون القطاعان العام والخاص بفعالية في مجال تعزيز التكنولوجيا والبحث والمهارات المهنية.

٤٣ - ودعت بعض الوفود إلى تعزيز عمليات متابعة تمويل التنمية، التي ينبغي أن ترتكز أكثر على النتائج وتشمل استعراض السياسات ووضع مؤشرات الإنجاز على صعيد البلدان. ولبلوغ هذا الهدف، دُعي إلى وضع آلية فعالة للبت في تمويل التنمية.

خامسا - المناقشة المواضيعية الثانية: تمويل التنمية المستدامة

٤٤ - تضمنت المناقشة المواضيعية الثانية عروضاً قدمها كل من ريتشيل كايت، نائبة رئيس شبكة التنمية المستدامة في البنك الدولي؛ وماريان فاي، كبيرة الاقتصاديين في مجال التنمية المستدامة والمؤلفة الرئيسية لتقرير البنك الدولي عن النمو الأخضر؛ وديفيد أوكونور، رئيس فرع تحليل السياسات وشؤون الشبكات، شعبة التنمية المستدامة، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ ومايكل كلارك، المستشار الأقاليمي بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

٤٥ - وشددت السيدة كايت على أن العالم صار مكاناً مختلفاً، بعد مرور ٢٠ عاماً على عقد مؤتمر ريو. فقد حققت البلدان تقدما كبيراً في مكافحة الفقر المدقع، لكنها تواجه تحديات بيئية أكبر بسبب زيادة الاستهلاك العالمي. وقالت إنه يتعين على مؤتمر ريو+٢٠ أن ينتهز الفرصة للتصدي للتحديات من أجل التحول إلى مستقبل مستدام للجميع. وحددت المتكلمة إطاراً للعمل في المرحلة التي تسبق انعقاد مؤتمر ريو+٢٠. وأوضحت أن على الدول أن تعمل جاهدة على التوصل إلى اتفاقات بشأن استراتيجيات إنمائية تتسق مع مفهوم النمو الأخضر وتكون أكثر شمولاً. ودعت أيضاً إلى تنفيذ منهجية وعملية عالميتين لإدماج رأس المال الطبيعي والنظم الإيكولوجية في الحسابات القومية بحلول عام ٢٠٣٠ على أقصى تقدير. وأضافت أن مؤتمر ريو+٢٠ ينبغي أن ينتج مجموعة منفصلة من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ لتكملة الأهداف الإنمائية للألفية، في مجالات مثل الصرف الصحي، والمياه، واليابسة والمحيطات، وتعزيز اتفاقات التنوع البيولوجي التي تم التوصل إليها في الاجتماع العاشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المعقود في ناغويا في اليابان.

٤٦ - واقترحت السيدة كايت أن يعتمد التحول على النمو الأخضر وأن تتخذ تدابير ذات أولوية في المجالات الثلاثة التالية: (أ) مجال الحضر؛ (ب) مجال اليابسة؛ (ج) مجال البحار. وأشارت فيما يتعلق بمجال الحضر إلى وجود فرص هائلة ومُكسِبة للجميع للنهوض بكفاءة الطاقة، وخفض انبعاثات غازات الدفيئة، وتحسين نوعية الهواء والمياه، وتحسين الإدماج الإجتماعي والتصدي للفقر في المناطق الحضرية. وأشارت في مجال اليابسة إلى الصلة القائمة بين الغذاء والمياه والطاقة. وأكدت أنه ينبغي بذل الجهود لتوجيه استخدامات المياه، مع القيام في الوقت ذاته، بتحقيق النجاح في ميادين ثلاثة، هي: زيادة المحاصيل الزراعية، وتحسين سبل العيش، وتخفيف آثار تغير المناخ. أما في مجال البحار، فأشارت إلى أهمية المحيطات بالنسبة للغذاء، وموارد العمالة والموارد الصيدلانية، وإلى أن المحيطات تمثل بالوعة الكربون الأهم بالنسبة لكوكب الأرض. وقالت إن من شأن إقامة الشراكة العالمية الجديدة من أجل المحيطات أن تشكل وسيلة للتصدي للمشاكل الموثَّقة على نطاق واسع والمتعلقة بالإسراف في الصيد البحري، وتدهور البحار وفقدان الموئل، وأن تساعد البلدان على وضع إجراءات محسنة لإدارة المحيطات وتنفيذها. وشددت المتكلمة كذلك على أهمية اضطلاع القطاع العام بتحديد مجال أنشطة التنمية التي يقودها القطاع الخاص وتشجيع أفضل الممارسات التي يتبعها القطاعان الخاص والمالي من أجل تحقيق الاستدامة.

٤٧ - وشددت السيدة فاي على أن النمو الأخضر ليس نموذجاً جديداً وإنما هو وسيلة لتفعيل التنمية المستدامة من خلال تمكين البلدان النامية من تحقيق نمو قوي دون حصر أنفسها في أنماط غير مستدامة. ويتعين أن تحدد سياسات النمو الأخضر التدابير الضرورية في الخمس أو العشر سنوات القادمة لتفادي التقيد بأمور لا مهرب منها وخلق ضرر بيئي لا رجعة فيه. وقالت إنه رغم أن تضاعف الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية قد أدى إلى تراجع مستوى الفقر العالمي بصورة كبيرة، فإنه يلزم تحقيق نمو اقتصادي متواصل وسريع وشامل لمواكبة احتياجات السكان الذين ازداد عددهم. ورأت المتكلمة أنه من الضروري لاستدامة التنمية أن يتحقق النمو الأخضر. وأشارت إلى أن السياسات البيئية يمكن أن تكون مورداً محتملاً للنمو، كما يمكن أن تعزز القدرة على الانتعاش وتحمي رأس المال المادي، وتزيد من الأيدي العاملة المتاحة ومن الإنتاجية، وتشجع الابتكار وتخلق أسواقاً جديدة. وشددت المتكلمة على الحاجة إلى كفالة استفادة الفقراء من النمو الأخضر. وأكدت، في هذا الصدد، أن الاستعاضة عن إعانات دعم الوقود بشبكات أمان محددة الأهداف على نحو أفضل ستساعد الفقراء وتتيح للحكومات وفورات هائلة في التكاليف.

٤٨ - وحددت السيدة فاي مجالات السياسات التي يمكن أن تكون لا رجعة فيها، وتلك التي تتيح أوجه تآزر ممتازة، من قبيل تخطيط الاستخدام المستدام للأراضي، وإدارة النقل

الحضري العام وناتج مصائد الأسماك. ورأت أنه رغم كون النمو الأخضر ضرورياً وفعالاً ومقبول التكلفة، فإن تنفيذه يشكل تحدياً بسبب إخفاقات الحوكمة، والسلوكيات المتجذرة، ومعوقات التمويل. ومن ثم، فهناك حاجة إلى استراتيجيات مصممة خصيصاً لتعزيز السلوك الذكي والاستجابة لاحتياجات التمويل الأولية. وأوضحت أنه ينبغي أن يكون الهدف من الأسعار الذكية والسياسات التنظيمية هو تحديد ''الأسعار'' على النحو السليم، لكن مع الاعتراف بوجود معوقات في مجال الاقتصاد السياسي، وإيجاد بدائل لتحسين مرونة الأسعار. وفي ما يتعلق بالموارد، شددت المتكلمة على إمكانيات التي تنطوي عليها آليات التمويل التي تستقطب الموارد من المؤسسات المالية الدولية، وتشرك المصارف الخاصة والحكومات المحلية، وتفرض رسوماً على الخدمات البيئية.

٤٩ - وأوضح السيد أوكونور دور التمويل في تحقيق الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر. وأشار إلى أنه من الواضح أن تدفقات مصادر التمويل الحالية غير كافية لتلبية احتياجات هذا الانتقال. وفضلاً عن ذلك، فإن انتشار قنوات التمويل العام ليس بالوسيلة الأنجع لزيادة التدفقات المالية. وشدد كذلك على أن الصلة بين الصكوك واستخداماتها قد يكون هو الحلقة الأضعف في سلسلة توفير التمويل. فهناك مشكلة تتعلق بإيصال الأموال ذات المصدر المركزي للصرف في استخدامات متفرقة للغاية. وأيد المتكلم استكشاف موارد جديدة وابتكارية لتمويل التنمية المستدامة، والإقرار بوجود تجمعات لرؤوس أموال خاصة ومختلطة يتعين إعادة توجيهها. وأرى أنه لا بد أن تُكمَّل موارد التمويل الابتكارية والتقليدية بإشارات سياسية واضحة تصدر عن الحكومات.

٥٠ - وأكد السيد أوكونور على الدور الحاسم الذي يمكن أن تقوم به صكوك المخاطرة في حشد الاستثمار الخاص عن طريق تقديم إعانات الاستثمار، واستخدام أدوات التخفيف من المخاطر وتعديل فترات الاسترداد والاستثمار المشترك. وأوضح أن مصادر التمويل المحتملة تشمل الضرائب المفروضة على العملات والكربون والنقل. وعلاوة على ذلك يمكن أن يؤدي إلغاء أو تخفيض الإعانات المالية التشويهية، من قبيل تلك المطبقة على الوقود الأحفوري، إلى إدرار أكثر من ٤٠٠ بليون دولار (وفقا لتقديرات الوكالة الدولية للطاقة لعام ٢٠١٠). واقترح المتكلم أيضا تعزيز الدور الذي تقوم به مصارف التنمية ووكالات المعونة من خلال رأس المال السهمي الممول بالديون، والصكوك الجديدة بما في ذلك سندات الأرض الخضراء أو سندات المناخ. وأضاف أن ثمة اقتراحات تدعو إلى استخدام جزء متواضع من مخصصات حقوق السحب الخاصة لتمويل الاستثمارات المتعلقة بالمناخ، ويمكن بذلك حشد ٧٥ بليون دولار. ويمكن أيضا توليد موارد هائلة بتوسيع أسواق الكربون وزيادة التركيز على الاستدامة بالنسبة لصناديق الثروة السيادية. ويمكن توسيع المجموعة

الواسعة القائمة حاليا من القنوات التي تقدم التمويل العام والخاص من أجل التنمية المستدامة، أو ترشيد هذه القنوات وتوحيدها. واختتم كلامه قائلا إنه يلزم إصلاح إدارة الأسواق المالية من أجل تشجيع الاستثمار المستدام في الأجل الطويل.

٥١ - وعرض السيد كلارك نهجا جديدا لتيسير تقاسم التكنولوجيا بين الشمال والجنوب. وأكد أن الحجم هو العائق الرئيسي أمام خفض تكلفة آليات الطاقة المتجددة. ولكن الحكومات يمكن أن تحقق التحول إلى النمو الأخضر بإنفاق مبلغ مقداره تريليون دولار لمرة واحدة يمول معظمه ذاتيا، ويوزع على مدى ١٠ سنوات. وتحقيقا لهذا الهدف، اقترح نهجا تجاريا لتقاسم التكنولوجيا على مستوى الشركات يعتمد على ستة أركان. فأولا، تتطلب الجدوى التجارية تغيير حجم السوق. ويلزم إشراك البلدان النامية بشروط مختلفة للنفاذ إلى الأسواق، اعترافا بأن إنشاء الأسواق يرتبط بتكلفة ينبغي تعويضها. ثانيا، تتمثل أكثر الاحتياجات إلحاحا في تخفيض تكلفة المعاملات بالنسبة لأصحاب التكنولوجيات السليمة بيئيا ومن يرغبون في الوصول إليها، على حد سواء. وعلاوة على ذلك، لا ينبغي تحميل البلدان النامية تكاليف الوصول (الإتاوات) إلى أن تصبح هذه التكنولوجيات ذات جدوى تجارية. ثالثا، يلزم عقد مؤتمر مفتوح (بين بضعة أطراف) بحضور كتلة حرجة من المشاركين لا تقل عن حد معين من أجل تحقيق حجم سُوقي ويكون ذلك، في حالة التكنولوجيات المتصلة بالمناخ، في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٥٢ - رابعا، اقترح المتكلم إنشاء مجمع لبراءات الاختراع برعاية الأمم المتحدة يكون قادرا على جمع الأموال للحصول على حقوق ترخيص التكنولوجيات ذات الصلة وتوفير سبل الحصول عليها بدون مقابل إلى أن تصبح ذات جدوى تجارية. وقال، خامسا، إنه من المهم بناء الهياكل الأساسية الوطنية وكذلك الإقليمية من أجل تنمية المعارف وتقاسم الخبرات المتعلقة بالاستغلال التجاري لتلك التكنولوجيات (اعتمادا على نموذج الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، على سبيل المثال). وذكر، سادسا، أنه ينبغي تعزيز قدرات التمويل الإقليمية والوطنية ضمن نهج محدد بعناية للتنمية الصناعية القطاعية. وأخيرا، أشار إلى أن التمويل العام الدولي ينبغي أن تحكمه مبادئ أكثر تقييدا في ما يتعلق بالإنصاف في مجال حفظ البيئة. وأفاد المتكلم بأن النهج المقترح سيكون خيارا مربحا لكافة الأطراف. فأصحاب حقوق الملكية الفكرية سوف يستفيدون من وجود أسواق جديدة واسعة النطاق، وشركاء يقاسمونهم التكاليف وإطارات جديدة مستقلة لحماية حقوق الملكية الفكرية. وفي نفس الوقت، سوف يسمح للبلدان النامية بإمكانية الحصول على التكنولوجيات بتكلفة منخفضة في المرحلة السابقة لتحقق الجدوى التجارية، ويتم إدخالها في حلقات تقاسم المعرفة،

كما ستحصل على مكاسب في مجال الاستدامة العالمية، بما في ذلك تسريع التحول إلى إمدادات الطاقة الأولية الخالية من الكربون.

٥٣ - وفي المناقشة اللاحقة، ركز العديد من المتكلمين على أن الأضرار البيئية قد بلغت حدا تهدد به آفاق النمو الاقتصادي والتقدم في النواحي الاجتماعية على حد سواء. وأكدوا، في هذا السياق، على أن مؤتمر ريو +٢٠ سيوفر فرصة لتجديد الالتزام السياسي بالتنمية المستدامة. وأُشير إلى تكامل الأركان الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بوصفه التحدي الرئيسي المطروح أمام مؤتمر ريو +٢٠. وذكروا أن بناء القدرة الإنتاجية المستدامة يمكن أن يكون هو العامل المشترك الذي يجمع بينهم.

٥٤ - وذكر أن المصادر الرئيسية لتمويل النمو الأخضر ستشمل بوجه عام الاستثمار الخاص والضرائب وإعادة توجيه إعانات الدعم المالي وإصدار السندات وتخضير رأس المال الحالي والتعاون الدولي والمصادر المبتكرة. ويمكن أن يساعد إصلاح حوكمة التمويل الخاص والمشتريات العامة على تعزيز الاستثمارات الخضراء وتشجيع التحول إلى الاقتصاد الأخضر. وأشار عدة مشاركين إلى ضرورة أن يكون سلوك الشركات مسؤولا من الناحية الاجتماعية وأن تتم إدارتها على نحو ملائم للبيئة.

٥٥ - وركز العديد من المتكلمين على أن القطاع العام ينبغي أن يوفر أدوات فعالة للتخفيف من المخاطر أو تعزيز الإيرادات، وذلك لاجتذاب الاستثمار الخاص القابل للاستدامة بيئيا واجتماعيا. وثمة حاجة إلى سياسات عامة متكاملة لكي يتمكن الفقراء من الاستفادة أيضا. وأُبرزت الحاجة إلى توجيه السياسات الصناعية ونقل التكنولوجيا من أجل تطوير قطاعات الطاقة المتجددة.

٥٦ - وأشير إلى تعبئة موارد مالية إضافية جديدة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها باعتبارها إحدى أولويات الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو +٢٠. وأُبرزت ضرورة إيلاء الأولوية لتوفير الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات على نحو يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية. وأكد العديد من المتكلمين على أن الجهات المانحة ينبغي أن تنفذ التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وأُشير أيضا إلى مصادر التمويل المبتكرة مثل الضمانات، والضرائب على المعاملات المالية، والسندات الموجهة للمغتربين، وضرائب الكربون، ورسوم السفر الجوي باعتبارها مصادر محتملة لتوفير تمويل جديد ومعزَّز.

٥٧ - وقد ركّز عدة مشاركين على أن ''الطفرات'' التكنولوجية يمكنها تسهيل عملية التحول نحو النمو الأخضر. وفي هذا السياق، تم التأكيد على أن إزالة الحواجز التجارية

وسيلة فعالة الكلفة للوصول إلى التكنولوجيا. وأبرز عدة مشاركين أهمية المرونة في حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بنشر التكنولوجيا الخضراء.

٥٨ - وصدرت دعوات لإقامة نظام تجاري قائم على القواعد يكون مفتوحا وغير تمييزي وتمتنع البلدان فيه عن استخدام السياسات الحمائية. وأشير أيضا إلى أهمية إدماج المعونة التجارية في الاقتصاد العالمي. وسُلِّط مزيد من الضوء على أموَلة أسواق السلع الأساسية بوصفها من المشاكل الرئيسية، وصدرت دعوات لتنظيمها على نحو ملائم.

٥٩ - وأبرز بعض المتكلمين نواحي الضعف الخاصة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية. وكانت هناك دعوة لتعزيز حيزها المالي وقدرتها على تحمل الديون، وذلك بزيادة حصولها على التمويل الميسر.

٦٠ - وفي عدة مرات، ركز المتكلمون على ضرورة زيادة التنسيق بين المنظمات الدولية في مجال التنمية المستدامة. وأبرز عدة مشاركين أهمية تقاسم الخبرات والخيارات السياساتية من أجل تشجيع النمو الأخضر الذي يشمل الجميع. ودعا العديد من المتكلمين إلى المزيد من الاتساق بين مبادرات الاقتصاد الأخضر والاتفاقات الدولية، وعلى وجه الخصوص اعتُبر من الأولويات الأساسية إبرام اتفاق بشأن إعانات الدعم المالي التي لا تطبق عليها رسوم تعويضية.

٦١ - وأكد بعض المتكلمين على أنه بدلا من إنشاء مؤسسة جديدة للتنمية المستدامة، ينبغي أن تبذل المؤسسات جهودها لكي تعمل معا على نحو أكثر فعالية، بحيث يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور الميسِّر.

سادسا - اختتام الاجتماع: الخطوات المقبلة

طرح رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في ملاحظاته الختامية فكرة إنشاء فريق عامل صغير مشترك، لاستطلاع الوسائل الفعلية لمواصلة تعزيز التعاضد والتعاون بين المجلس والجهات المؤسسية الرئيسية المعنية في عملية متابعة تمويل التنمية، ولا سيّما في مجال تمويل التنمية المستدامة. وكان أحد الاقتراحات هو عقد اجتماعات أكثر تواترا خلال العام بين المجلس والجهات المؤسسية المعنية الأخرى. ونتج هذا الاقتراح عن مشاورات غير رسمية عقدت بين مجموعة مشاركة من السفراء لدى الأمم المتحدة والمدَيرين التنفيذيَين للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهم من المسؤولين الرفيعي المستوى من الجهات المؤسسية المعنية المشاركة في الاجتماع.